

Distr.: General
4 March 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

جزر مارشال

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض*

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية للأمم المتحدة.

أولاً - أسئلة بارزة موجّهة من المجموعة الثلاثية

المملكة المتحدة

(أ) هل يمكنكم إبلاغنا إن كانت هناك مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في بلدكم وتعمل وفقاً لمبادئ باريس الرامية إلى توجيه ممارسات مؤسسات كهذه؟

لا توجد حالياً مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان في جمهورية جزر مارشال ولم تنشأ تحديداً مؤسسات كهذه تتناول بشكل شامل قضية حقوق الإنسان. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى رد جمهورية جزر مارشال على التوصية رقم ٥٥-٩.

(ب) نحن مهتمون بمعرفة إن كان المجتمع المدني قد شارك في إعداد التقرير الوطني وكيف ستعمل الحكومة على متابعة الاستعراض الدوري الشامل ومن سيكون مسؤولاً عن الإشراف على التنفيذ والرصد وإعداد التقارير؟

شارك المجتمع المدني بالفعل في إعداد التقرير الوطني لجمهورية جزر مارشال. وقد أُجريت مشاورات مع شتى المجتمعات المحلية في المراكز الحضرية لجزيرة ماجورو البركانية وجزيرة كواجالين البركانية، أي جزيرة إيبى، في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٣ حزيران/يونيه. كما أن منظمة التحالف النسائي لجزر مارشال وحركة الشباب للشباب في مجال الصحة، وهما منظمتان غير حكوميتين، عضوان في لجنة تنمية الموارد التي أنشأها مجلس الوزراء لإعداد التقرير. ويلاحظ أيضاً أن لجنة تنمية الموارد ضمت المكتب المشترك لتمثيل الأمم المتحدة المؤلف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتلتزم حكومة جمهورية جزر مارشال بالحفاظ على هذه الممارسة أثناء عملية المتابعة.

ألمانيا

في عام ٢٠٠٧، أوصت لجنة حقوق الطفل جزر مارشال بوضع خطة عمل وطنية شاملة تستند إلى الحقوق وتغطي كافة مجالات الاتفاقية. وفي هذه الممارسة، حثت اللجنة جزر مارشال على تخصيص موارد بشرية واقتصادية كافية لتنفيذ الخطة الوطنية والأخذ بنهج تشاركي يشمل الأطفال والمنظمات غير الحكومية. وتقدر ألمانيا الحصول على معلومات بشأن خطة العمل الوطنية هذه.

تستكمل وزارة الشؤون الداخلية، وهي مركز التنسيق الوطني لاتفاقية حقوق الطفل، مشروع خطة عمل وطنية شاملة تستند إلى الحقوق وتغطي كافة جوانب الاتفاقية.

ومن المتوقع أن تستعرض لجنة تنمية الموارد خطة العمل هذه قريباً قبل عرضها على مجلس الوزراء للنظر فيها.

ثانياً – التوصيات الصادرة في تقرير الفريق العامل، A/HRC/WG.6/9/L.10

١-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

تلتزم جمهورية جزر مارشال بالتقيد بمبادئ معاهدات حقوق الإنسان الأساسية ومواصلة الجهود للتصديق على المعاهدات المذكورة أو الانضمام إليها. غير أن جمهورية جزر مارشال في حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ هذه المعاهدات على النحو الواجب. ولذلك فإنها تدعو المجتمع الدولي والشركاء الثنائيين إلى تقديم هذه المساعدة في هذا المجال.

٢-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٣-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٤-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٥-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٦-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٧-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٨-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

وافقت حكومة جمهورية جزر مارشال على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد حلقة عمل إعلامية نظمها أعضاء البرلمان (Nitijela) بدعم من مركز المحيط الهادئ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩-٥٥ تحيط جمهورية جزر مارشال علماً بالتوصية.

تعترف جمهورية جزر مارشال بأهمية إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. غير أنه من الصعب في هذا الوقت النظر في دعم إنشاء مؤسسات كهذه لقلّة الموارد المتوقعة لا من أجل إنشاء المؤسسات فحسب بل ولصيانتها أيضاً.

١٠-٥٥ تحيط جمهورية جزر مارشال علماً بالتوصيات.

١١-٥٥ تحيط جمهورية جزر مارشال علماً بالتوصيات.

١٢-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

١٣-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

١٤-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

تواصل جمهورية جزر مارشال بذل جهودها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٠٠، بذلت وزارة الشؤون الداخلية، المسؤولة عن حقوق المرأة والطفل، جهوداً للتوعية بحقوق المرأة والطفل في المراكز الحضرية الأساسية وفي الجزر المرجانية الأخرى المأهولة بالسكان، ومع ذلك، وبالنظر إلى محدودية الموارد، أصبحت هذه الأنشطة غير منتظمة مؤخراً. وتقر جمهورية جزر مارشال بالدعم المقدم من منظمة اليونيسيف في توفير المساعدة المالية لتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة بشأن حقوق الطفل. وفيما يتعلق بحق المرأة بصفة خاصة، أحرزت منظمة التحالف النسائي لجزر مارشال، وهي منظمة غير حكومية، تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق المرأة على الصعيد الوطني.

١٥-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

تلتزم جمهورية جزر مارشال بالتصدي للعنف المتزلي والقضايا الأخرى التي تؤثر على المرأة. وتم بذل جهود متدرجة للتوعية بالعنف المتزلي، واتخذت خطوة تشريعية لمنع وحماية النساء والأطفال من العنف المتزلي. ويجري حالياً عرض مشروع قانون على البرلمان لمنع وحماية النساء والأطفال من العنف المتزلي ومعاينة مرتكبيه. وهذا المشروع هو نتيجة جهود منسقة لكل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية لوضع إطار تشريعي يحد من العنف الجنساني ضد المرأة والطفل.

وفضلاً عن ذلك، يجري بشكل متدرج أعمال حقوق المرأة على الصعيد الوطني. وأحرز تقدم متواضع في النهوض بتعليم الإناث وتوظيفهن والنهوض بسائر ما يتمتعن به من خصائص اقتصادية. ومع ذلك، وفي حين أحرز السكان الإناث تقدماً كبيراً خلال العقود العديدة الماضية في مجال تحسين التعليم الابتدائي والثانوي ونحو المشاركة على قدم المساواة في العمل بأجر، ظلت مشاركة المرأة في البرلمان دون تغيير لتقف عند عضوة واحدة من بين ٣٣ عضواً.

١٦-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

١٧-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

١٨-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

١٩-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٠-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

تلتزم جمهورية جزر مارشال بتنفيذ حقوق الطفل على النحو الواجب وتحسين حالة الأطفال على الصعيد الوطني. كما أحرز مؤخراً تقدماً منذ إنشاء أول لجنة تنسيقية ممثلة في المجلس الوطني للتغذية والطفولة، فضلاً عن إنشاء مكتب حقوق الطفل تحت إشراف وزارة

الداخلية. ويُعهد إلى لجنة تنمية الموارد، التي حلت محل المجلس المذكور، بولاية أوسع في تنفيذ وتنسيق البرامج والأنشطة المتصلة باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهناك مشروع على وشك الاكتمال يُعنى بالبحوث الأساسية في مجال حماية الطفل ممول من منظمة اليونيسيف، وهو مشروع سيمكّن حكومة جمهورية جزر مارشال من وضع سياسات وتدابير تشريعية تتعلق بحماية الطفل وتتيح استراتيجيات مفصلة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢١-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٢-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

٢٣-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٤-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٥-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٦-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

لا تمتلك حكومة جمهورية جزر مارشال حالياً الإطار التشريعي للالتزام بمعظم المعايير الدولية المتصلة بالمرأة، وخاصة مشاركة المرأة في البرلمان. وتشعر حكومة جمهورية جزر مارشال بالقلق لعدم إحراز تقدم يتعلق بتحسين مشاركة المرأة في البرلمان، إذ هناك امرأة واحدة من بين ٣٣ عضواً. غير أن النظر في تحديد حصة للمرأة في البرلمان يتطلب إجراء التعديل الدستوري المناسب. ومن ناحية أخرى، فإن حكومة جمهورية جزر مارشال مصممة على التقيد بمبادئ الديمقراطية وضمان أن ينتخب مواطنوها بحرية من يودون تمثيلهم.

٢٧-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٨-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٢٩-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

تقر جمهورية جزر مارشال بأن دستورها لا ينص تحديداً على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أن لدينا سياسات وتشريعات تتناول تعليم وصحة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ولقانون التعليم لعام ١٩٩١ إطار قانوني لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. ويدعو بيان السياسة العامة في هذا القانون الحكومة إلى توفير فرص متكافئة لجميع الأطفال لممارسة حياة منتجة ومثمرة. كما ينص القانون على أن "يتلقى الأطفال (ذوو الإعاقة) ... بالقدر العملي، الخدمات المكتملة اللازمة في الفصول المدرسية المنتظمة". وأصدرت وزارة التعليم لوائح تتصل بالتعليم الخاص، ونشرت إجراءات ودليل التعليم الخاص كمبادئ توجيهية. كما استفادت برامج التعليم الخاص من الولايات المتحدة في توفير التمويل بموجب المنح الاتحادية، ونفذت سياسات تتصل بتعليم الأفراد ذوي الإعاقة في جزر مارشال.

من هذه المنح. وهناك حالياً أكثر من ٨٠٠ طفل وشاب من ذوي الإعاقة تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ٢١ سنة سُجلوا في إطار برنامج التعليم الخاص.

وتوفر وزارة الصحة برامج وخدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الرعاية الصحية. ويتم فحص جميع المواليد في المستشفى للتأكد من عدم وجود أية تشوهات خلقية. ويحال الأطفال الذين يتبين وجود تشوهات لديهم إلى برنامج خدمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الرعاية الصحية في إطار برنامج الرعاية الصحية للأمومة والطفولة. وهذا البرنامج مسؤول عن إجراء فحص طبي سنوي على يد متخصصين من مقدمي الخدمات الصحية في هونولولو بماواي. وفي خلال الفحص السنوي، يقدم المتخصصون توصيات للأطفال ذوي الإعاقة للحصول على رعاية طبية خارج الجزر. والحكومة مسؤولة عن التكاليف المتكبدة لإحالتهم.

كما اتخذت حكومة جمهورية جزر مارشال خطوات تتناول الاحتياجات الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام ٢٠٠٨ مثلاً، عدّل البرلمان قانون المرور لحجز أماكن انتظار للأشخاص ذوي الإعاقة. وحسّنت حكومة جمهورية جزر مارشال، إلى حد ما، المرافق لضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة منها مثل تمهيد المدرج وحواجز الوقاية. كما أعلنت حكومة جمهورية جزر مارشال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر من كل عام أسبوعاً للمعاقين اعترافاً منها بالأطفال ذوي الإعاقة.

٣٠-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

تلتزم جمهورية جزر مارشال بوضع استراتيجيات وخطط اجتماعية - اقتصادية. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأت حكومة جمهورية جزر مارشال مكتب شؤون الاقتصاد والسياسات والتخطيط والإحصاء لدعم قدرات السياسة العامة والتخطيط، بما يشمل تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها. وعمل هذا المكتب حتى الآن على تحسين عملية إسداء النصح في مجال السياسة العامة للحكومة واستحدثت موارد واستراتيجيات وخططاً تُعنى بالشؤون الاجتماعية - الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الحكومة فريق العمل المعني بخطة التنمية الوطنية لوضع خطة واستراتيجيات التنمية الوطنية في جمهورية جزر مارشال. ولا تزال هذه الأعمال مستمرة ويُتوقع استكمالها في وقت ما من هذا العام. وفيما يتعلق بمهمة تتصل بذلك، سيُجرى تعداد وطني للسكان في نيسان/أبريل هذا العام؛ وكان آخر تعداد قد أُجري في عام ١٩٩٩. وسوف تسترشد حكومة جمهورية جزر مارشال بنتائج هذا التعداد في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية.

٣١-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٣٢-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٣٣-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٣٤-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

٣٥-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصيات.

تؤيد جمهورية جزر مارشال الجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق السجناء وتكفل امتثال المستويات المعيشية ومرافق احتجاز السجناء للمعايير الدولية. وتعترف جمهورية جزر مارشال بالوضع المعيشي السيئ لمرافق الاحتجاز مما أدى إلى أمور منها فرار عدد من السجناء. وقد نظرت حكومة جمهورية جزر مارشال بالفعل في تحسين الوضع رغم مواردها المالية المحدودة، مثل تجديد مرافق الاحتجاز الحالية. إن برنامج التجديد الذي على وشك الاكتمال الآن سيستوعب ما مجموعه ٦٥ سجيناً ويوفر مساحة أكبر من الحيز السابق، وسيوفر ما يكفي من إضاءة وتهوية ودورات مياه لكل خلية. وهناك أيضاً خلايا خاصة للسجينات من النساء والفتيات الأحداث. وبتشييد هذه البنى الأساسية، تخطط الحكومة لتوفير برامج إعادة تأهيل للأحداث مثل التدريب على إصلاح المحركات الصغيرة، والنجارة والحرف اليدوية وما إلى ذلك.

٣٦-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

تعترف حكومة جمهورية جزر مارشال بأن الأثر السلبي لتغير المناخ يشكل قضية من قضايا حقوق الإنسان. وعليه، يجري حالياً تنفيذ تدابير وطنية لبناء القدرة على التصدي لتغير المناخ والحد من خطر الكوارث، ودعم الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وغير ذلك من تدابير التكيف. وفي سياق التعرض البالغ لآثار تغير المناخ، وضعت حكومة جمهورية جزر مارشال إطاراً وطنياً لسياسة تغير المناخ باعتباره يشكل مخططاً أولياً وطنياً يتصدى لتهديدات تغير المناخ بمشاركة شركائنا الإقليميين والعالميين. وتطبق حكومة جمهورية جزر مارشال حالياً نهجاً شاملاً يتصدى لقضايا تغير المناخ في المجالات التسعة التالية التي تحظى بأولوية:

- (أ) تأمين الغذاء والماء؛
- (ب) تأمين وحفظ الطاقة؛
- (ج) إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛
- (د) تنمية الموارد البشرية والتثقيف والتوعية؛
- (هـ) الصحة؛
- (و) التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية؛
- (ز) إدارة مخاطر الكوارث؛
- (ح) إدارة الأراضي والسواحل بما يشمل حيازة الأرض؛
- (ط) النقل والاتصالات.

٣٧-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.

وجّهت جمهورية جزر مارشال دعوة إلى المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السّمية والخطرة على التمتع بحقوق الإنسان لزيارة جمهورية جزر مارشال والاطلاع على الأوضاع فيها. وقد تعارض الموعد الذي اقترحته جمهورية جزر مارشال في أوائل آذار/مارس هذا العام مع جدول لقاءات المقرر الخاص، وعليه تنتظر جمهورية جزر مارشال مواعيد بديلة.

٣٨-٥٥ تقبل جمهورية جزر مارشال التوصية.